الأمم المتحدة

A/HRC/31/78

الجمعية العامة

Distr.: General
22 January 2016
Arabic
Original: French

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الحادية والثلاثون
البند ١٠ من جدول الأعمال
المساعدة التقنية وبناء القدرات

تقرير الخبير المستقل بشأن بناء القدرات والتعاون التقني مع كوت ديفوار في مجال حقوق الإنسان

مذكرة من الأمانة

تتشرف الأمانة العامة بأن تحيل إلى مجلس حقوق الإنسان تقرير الخبير المستقل بشأن بناء القدرات والتعاون التقني مع كوت ديفوار في مجال حقوق الإنسان، محمد عياط. وهذا التقرير نتاج الزيارة الثالثة التي أجراها الخبير المستقل إلى كوت ديفوار في الفترة من ٢ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، وهو يغطي الفترة الممتدة من ١ أيلول/سبتمبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

170216 190216 GE.16-00901 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير الخبير المستقل بشأن بناء القدرات والتعاون التقني مع كوت ديفوار في مجال حقوق الإنسان

موجز

هذا التقرير نتاج الزيارة الثالثة التي أجراها الخبير المستقل، محمد عياط، إلى كوت ديفوار في الفترة من ٢ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، وهو يغطي الفترة الممتدة من ١ أيلول/سبتمبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ويؤكد الخبير المستقل بارتياح أن الانتخابات الرئاسية قد نظمت في جو سلمي، في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. ويتفق معظم المراقبين الوطنيين والدوليين على أن هذه الانتخابات جرت وفقاً للمعايير الدولية. ويشيد الخبير المستقل بحكمة الطبقة السياسية في كوت ديفوار ويشجعها على الاستمرار على هذا النهج من أجل توطيد مكاسب السلام والتنمية الاقتصادية والبشرية الجارية.

ويلاحظ الخبير المستقل بارتياح أيضاً أن رئيس الجمهورية قد أوضح، في كلمته التي ألقاها خلال حفل تنصيبه في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، أن المصالحة الوطنية أولوية من أولويات ولايته الثانية. ويشير الخبير المستقل إلى أن المصالحة تتحقق عن طريق العدالة. ويشجع من جديد سلطات كوت ديفوار على الاستمرار في مكافحة الإفلات من العقاب على جميع الجرائم المرتكبة في الماضي. كما يشير إلى التوازن الجاري تحقيقه بشكل تدريجي في الملاحقات القضائية للطرفين اللذين شاركا في أعمال العنف التي تلت انتخابات عامي ٢٠١٠ و٢٠١١. وتُستخدم حالياً النتائج التي توصلت إليها اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق من أجل تحقيق هذا التوازن اللازم للعدالة والمصالحة.

وقد تعرقلت التحقيقات الجارية بسبب بعض الصعوبات التي تواجهها الأفرقة المسؤولة عن استخراج جثث ضحايا الأزمة التي تلت الانتخابات في غرب البلد. وتعيق هذه الصعوبات بالأخص مواصلة التحقيق المفتوح في ناهيبلي بشأن الجثث التي ألقيت في آبار، كما تعيق فتح بعض المقابر الجماعية. وفضلاً عن ذلك، لم تبدأ بعد عمليات استخراج الجثث في المنطقة الجنوبية الغربية. ومراعاةً للتقاليد وحساسية السكان، يتعين معالجة هذه المسائل بكثير من اللباقة. وفي بعض الأحيان، تواجه عمليات استخراج الجثث نقصاً في الوسائل اللوجستية.

ويشدد الخبير المستقل على ضرورة التعامل مع هذه القضايا بسرعة نسبية مع التقيد الصارم بضمانات المحاكمة العادلة في جميع الأحوال. ويشكل حق المشتبه بهم والمتهمين في المحاكمة في إطار زمني معقول جزءاً أساسياً من هذه الضمانات. وفي هذا الصدد، يرحب الخبير المستقل بالجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها سلطات كوت ديفوار من أجل تعزيز قدرات العدالة عن طريق بناء وتجديد المحاكم، ومشاريع بناء وتجديد مراكز الاحتجاز، وتدريب القضاة وموظفي العدالة.

ويثني الخبير المستقل على الجهود التي تبذلها الحكومة بغية تعويض ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ويشدد على أهمية الإسراع في عملية التعرف على الضحايا، وتوضيح مفهوم الضحية، وضمان حصول الضحايا على سبل الجبر بسرعة. ومن أجل الاستجابة لتطلعات الضحايا المشروعة، لا بد من تحسين التنسيق بين اللجنة الوطنية للمصالحة وتعويض الضحايا والبرنامج الوطني للتماسك الاجتماعي.

ويركز الخبير المستقل على ظروف الاحتجاز في سجون كوت ديفوار المثيرة للقلق، ويسلط الضوء على الجهود التي تبذلها سلطات كوت ديفوار لإصلاح السجون الموجودة وبناء أخرى جديدة. وينبغي لهذه المشاريع أن تراعي المعايير الدولية بشأن احتجاز القصر. ومن المؤسف أن القصر المحتجزين قبل المحاكمة لا يفصلون عن البالغين في معظم السجون. ويوضح الخبير المستقل أن سلطات كوت ديفوار على دراية بهشاشة وضع السجون وأنها على استعداد للتصدي بسرعة لهذا الوضع الذي يتطلب دعماً قوياً من المجتمع الدولي.

المحتويات

الصفحة

أولاً- مقدمة ٥

ثانياً- السياق السياسي ٦

ألف - الحدث السياسي الهام: انتخابات سلمية ومتماشية مع المعايير الدولية ٦

باء - اللجنة الانتخابية المستقلة ٦

ثالثاً- التقدم المحرز والتحديات أمام المصالحة الوطنية ٨

ألف - مكافحة الإفلات من العقاب على المستوى القضائي ٨

باء - بعض التحديات ٩

جيم - مكافحة العنف الجنسي ١٠

دال - أعمال اللجنة الوطنية للمصالحة وتعويض الضحايا ١١

هاء - البرنامج الوطني للتماسك الاجتماعي ١٢

رابعاً- حالة حقوق الإنسان ١٤

ألف - حقوق الإنسان في سياق الانتخابات الرئاسية ١٤

باء - حالة السجون ١٧

جيم - سياسة حماية الأطفال ١٩

دال - النهوض بالمرأة ومكافحة التمييز ضدها ٢٠

هاء - اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كوت ديفوار ٢١

خامساً- الإصلاحات القضائية والدستورية ٢٣

سادساً- عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ٢٣

سابعاً- الاستنتاجات والتوصيات ٢٤

ألف - الاستنتاجات ٢٤

باء - التوصيات ٢٤

أولاً- مقدمة

١- يُقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٤/٢٩، الذي اعتمد في ٣ تموز/يوليه ٢٠١٥، والذي قرر فيه المجلس تمديد الولاية المتعلقة ببناء القدرات والتعاون التقني مع كوت ديفوار في مجال حقوق الإنسان لمدة سنة، وطلب فيه إلى الخبير المستقل أن يقدم إليه تقريراً في دورته الحادية والثلاثين، وتوصياته النهائية في دورته الثانية والثلاثين.

٢- وهذا التقرير نتاج الزيارة الثالثة التي قام بها الخبير المستقل إلى كوت ديفوار، في الفترة من ٢ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وهو يغطي الفترة الممتدة من ١ أيلول/سبتمبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وسمحت هذه الزيارة للخبير المستقل بأن يلتقي بالعديد من السلطات العليا في كوت ديفوار والعديد من الجهات الفاعلة الوطنية والدولية. وقد التقى الخبير المستقل أيضاً برئيس الوزراء وغيره من أعضاء الحكومة بمن فيهم وزير العدل، ووزير حقوق الإنسان والحريات العامة، ووزير الداخلية والأمن، ووزير التضامن وشؤون الأسرة والمرأة والطفل.

٣- والتقى الخبير المستقل أيضاً بمسؤولين في قطاعات استراتيجية مثل اللجنة الانتخابية المستقلة، واللجنة الوطنية للمصالحة وتعويض الضحايا، والبرنامج الوطني للتماسك الاجتماعي، وخلية التنسيق والرصد وإعادة الإدماج. واستطاع الخبير المستقل عقد اجتماعات مع كبار القضاة في النيابة العامة بالمحكمة العليا، والمدعي العام بمحكمة الاستئناف في أبيدجان، ووكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية في أبيدجان المسؤول أيضاً عن الخلية الخاصة للتحقيقات والتحريات.

٤- وخلال اجتماعات عديدة، تحاور الخبير المستقل أيضاً مع ممثلي الأحزاب السياسية وممثلي المجتمع المدني، ولا سيما مع ممثلي المنظمات غير الحكومية التي تدافع عن حقوق الإنسان، وممثلي جمعيات الضحايا. والتقى الخبير المستقل بهيئة الأركان العامة للقوات المسلحة وكذلك بأعضاء من السلك الدبلوماسي وهيئات الأمم المتحدة. وأُتيحت للخبير المستقل أيضاً فرصة المشاركة في يوم دراسي نظمه وسيط الجمهورية تناول موضوع العلاقات بين الوساطة وحقوق الإنسان. وتمكن الخبير المستقل من زيارة بعض أماكن الاحتجاز هذه المرة أيضاً.

٥- وكان الخبير المستقل يتطلع إلى معرفة مدى تطور حالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار. وقد أتاحت له هذه الزيارة الفرصة لمواصلة صياغة توصياته المتعلقة بتحسين هذه الحالة. وكان الخبير المستقل يهدف أيضاً إلى مواصلة المناقشة الجارية مع سلطات كوت ديفوار بشأن احتياجاتها المتعلقة ببناء القدرات في هذا المجال.

٦- ويود الخبير المستقل أن يشكر سلطات كوت ديفوار على قبولها استقباله في بلدها وعلى تعاونها الصريح والصادق. ويعرب الخبير المستقل عن امتنانه أيضاً لجميع الأشخاص الذين التقى بهم من أجل جمع معلومات مفيدة ومناقشة المسائل المتصلة ببعثته. ويود أيضاً أن يتقدم بجزيل

الشكر إلى مسؤولي عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وموظفي شعبة حقوق الإنسان التابعة لهذه العملية على ما قدموه له من دعم قيم خلال زيارته.

ثانياً- السياق السياسي

ألف- الحدث السياسي الهام: انتخابات سلمية ومتماشية مع المعايير الدولية

٧- في بداية هذا التقرير، يود الخبير المستقل تسليط الضوء على الانتخابات الرئاسية التي نظمت في كوت ديفوار في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. فمعظم المراقبين المحليين والدوليين يتفقون على أن هذه الانتخابات جرت في جو سلمي ووفقاً للمعايير الدولية. وبالنظر إلى تشكيلة المشهد السياسي والتحالفات السياسية التي تكونت في وقت حديث نسبياً، جرت الانتخابات في جولة واحدة. وأفضت إلى انتخاب الرئيس المنتهية ولايته، الحسن درامان واتارا، الذي حصل على نسبة ٨٣,٦ في المائة من الأصوات، يليه باسكال أفي نغيسان الذي حصل على نسبة ٩,٣ في المائة من الأصوات، وكواديو كونان بيرتان الذي حصل على نسبة ٣,٩ في المائة من الأصوات.

٨- وفي الآونة الأخيرة، كانت هناك احتجاجات عنيفة على نتائج انتخابات عديدة، ولذلك من المهم تأكيد أن المرشحين الخاسرين قبلوا جميعهم نتائج الانتخابات وهنؤوا الرئيس على انتخابه من جديد. وهذا موقف جدير بالثناء يتيح آفاقاً مشجعة للتعددية والحوار والتعايش السلمي بين السياسيين الإيفواريين. ويشيد الخبير المستقل بحكمة الطبقة السياسية في كوت ديفوار ويشجعها على الاستمرار على هذا النهج من أجل توطيد مكاسب السلام والتنمية الاقتصادية والبشرية الجارية.

٩- ويرى الخبير المستقل أن تنظيم الانتخابات الرئاسية في جو سلمي ووفقاً للمعايير الدولية هو إنجاز هام يطوي صفحة الاضطرابات التي عاشها البلد مؤخراً. ويود الخبير المستقل أن يشيد بقوة وبحرارة بهذا الإنجاز الذي كان وراءه جميع الإيفواريين دون استثناء. ومن حقهم جميعاً الافتخار به. وعلى الصعيد المؤسسي، تجدر الإشارة إلى الدور الهام الذي اضطلعت به اللجنة الانتخابية المستقلة في تنظيم الانتخابات الرئاسية في جو هادئ.

باء- اللجنة الانتخابية المستقلة

١- مركز اللجنة ومهمتها

١٠- اللجنة الانتخابية المستقلة هي مؤسسة دستورية دائمة (وفقاً للفقرة ٤ من المادة ٣٢ من الدستور) مكلفة بالسهر على إجراء جميع الانتخابات بشفافة ووفقاً للقانون. وهي مكسب مؤسسي مقارنة بفترة انقضت كان فيها تنظيم الانتخابات والإشراف عليها حكراً على وزارة الداخلية. وفي

الحالة قيد البحث، يستعرض الخبير المستقل سير الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ وكذلك التوقعات المستقبلية بالنسبة للاقتراعات المقبلة التي ستنظمها اللجنة الانتخابية المستقلة على الأمدين القصير والمتوسط.

٢- سير عملية تنظيم الانتخابات الرئاسية بصورة مرضية

١١- يلاحظ الخبير المستقل، فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية الأخيرة، أن الحوار بين الحكومة والأحزاب السياسية قبل الاقتراع سمح بضمان تمثيل متوازن نسبياً بين الجهات الفاعلة السياسية وبإدماج جزء كبير من المعارضة. وقد بذلت اللجنة الانتخابية المستقلة جهوداً متواصلة من أجل التصدي للتحديات التي واجهتها. فعملت على تحديث القوائم الانتخابية وساهمت في عملية تأمين البلد أثناء الاقتراع. وبالإضافة إلى ذلك، نُشر ٠٠٠ ٢٨ فرد من أفراد القوات المسلحة الإيفوارية (الشرطة والدرك والجيش) في جميع أنحاء البلد من أجل طمأنة المواطنين بغية تشجيعهم على التصويت دون قلق، ومن أجل تفادي أعمال الفوضى والعنف. وفضلاً عن ذلك، استفاد جميع المرشحين على قدم المساواة من حراسة شخصية.

١٢- وخلال الحملة الانتخابية الرسمية، في الفترة الممتدة من ٩ إلى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، عملت اللجنة الانتخابية على ضمان تكافؤ فرص جميع المرشحين في الظهور على وسائط الإعلام الحكومية (التلفزيون الإيفواري والجريدة اليومية *Fraternité matin*). وقبل الاقتراع، استقبلت اللجنة الانتخابية المستقلة كل مرشح على حدة، وسجلت تعليقاته وتظلماته وحاولت أخذها بعين الاعتبار. وكان لدى جميع المرشحين الحق في ممثليْن اثنين في مكاتب التصويت وكانوا قادرين على ممارسة هذا الحق دون عائق. وحضر التصويت مراقبون وطنيون ودوليون. واستُخدمت لوحات بيومترية للتحقق من هوية الناخبين تفادياً للغش. ولسوء الحظ، كانت هناك إخفاقات شابت استخدام اللوحات الإلكترونية في بعض مكاتب التصويت. ففي يوم الاقتراع، لم يكن بعض المسؤولين في مكاتب التصويت على دراية كافية باستخدام هذه اللوحات رغم تدريبهم على كيفية استخدامها خلال دورات تدريبية نظمت لهذا الغرض. ولمواجهة هذا الوضع، النادر نسبياً، كان لا بد من الرجوع إلى النظام اليدوي للتحقق من الهوية.

١٣- وقد عاد أعضاء اللجنة الانتخابية المستقلة الذين كانوا في المناطق الداخلية للبلد بمحاضر الانتخابات وأقروا النتائج. ومما يكتسي دلالة هامة أن المرشحين غير الفائزين في الانتخابات لم يعترضوا على النتائج وأنهم كانوا جميعهم حاضرين في حفل تنصيب الرئيس. ويرجع الفضل في ذلك التنظيم إلى اللجنة الانتخابية المستقلة (فضلاً عن دور جميع الشركاء بطبيعة الحال). واللجنة هي مؤسسة دائمة وسيكون عليها أن تواجه تحديات تنظيم العديد من الانتخابات مستقبلاً.

٣- الانتخابات المقبلة

١٤- سوف تستمر العملية الديمقراطية بإجراء انتخابات أخرى (تشريعية وإقليمية وبلدية). وتبقى مهمة اللجنة الانتخابية المستقلة هي العمل على تنظيم جميع تلك الانتخابات بنجاح ووفقاً للمعايير الوطنية والدولية من أجل مصلحة جميع مواطني كوت ديفوار. ومع ذلك، قد يكون تنظيم تلك الانتخابات على نفس المستوى من التعقيد، أو أكثر تعقيداً أحياناً، مقارنة مع الانتخابات الرئاسية. وعلى اللجنة الاستعداد لذلك من الآن بأقصى قدر من اليقظة. ويحتاج موظفو اللجنة إلى تدريب مستمر، وينبغي للأشخاص الذين يطلب منهم استخدام اللوحات الإلكترونية، في حال استخدامها في الانتخابات المقبلة، أن يكونوا مهيئين على نحو أفضل. وبصورة عامة، يجب أن يكون التدريب أكثر ملاءمة للأهداف المتوخاة، وأن يقدم قبل موعد الانتخابات بوقت كاف.

٤- ما يمكن استخلاصه من دروس

١٥- على صعيد آخر، ينبغي للجنة الانتخابية المستقلة أيضاً استخلاص جميع الدروس الممكنة من الانتخابات الرئاسية الأخيرة. فعلى سبيل المثال، سيكون من المفيد جداً دراسة معدل المشاركة في الانتخابات حسب المناطق، وفرزها، ومقارنتها، وتحليلها واستخلاص استنتاجات وتوصيات مفيدة منها لاستخدامها مستقبلاً. ومن المهم معرفة أمور منها مثلاً: ما سبب انخفاض نسبة المشاركة في بعض المناطق؛ وإلى أي حد استطاع، أو لم يستطع، كل مرشح للرئاسة تغطية جميع أنحاء الإقليم الوطني خلال حملته الانتخابية وسبب ذلك؛ وكيف يمكن أن يستعيد المواطنون ثقتهم بالعملية الانتخابية وبالسياسيين. ولا يتعلق الأمر هنا بتساؤلات لا مبرر لها، فالإجابة على هذه الأسئلة والترتيبات الاجتماعية والسياسية التي تتطلبها قد تحسن إلى حد كبير إدارة العملية الجارية المتعلقة بالمصالحة الوطنية وقد تعزز سيادة القانون والديمقراطية لفائدة جميع مواطني كوت ديفوار. وينبغي الاضطلاع بهذا العمل الأساسي بالتعاون الوثيق مع الهيئات الوطنية الأخرى المعنية، لا سيما البرنامج الوطني للتماسك الاجتماعي، واللجنة الوطنية للمصالحة وتعويض الضحايا.

ثالثاً- التقدم المحرز والتحديات أمام المصالحة الوطنية

ألف- مكافحة الإفلات من العقاب على المستوى القضائي

١- المصالحة الوطنية: أولوية أكدها رئيس الدولة

١٦- يشير الخبير المستقل بارتياح إلى أن رئيس الجمهورية جدد التأكيد، في كلمته التي ألقاها أثناء حفل تنصيبه في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، على التزامه القوي بمواصلة العمل من أجل المصالحة، بل إن المصالحة كانت الأولوية الأولى التي أكدها في كلمته.

٢- التطورات الأخيرة في عملية المصالحة

١٧- تجدر الإشارة إلى العديد من التطورات الحديثة العهد في مجال المصالحة. ويتعلق أول هذه التطورات بمكافحة الإفلات من العقاب وهو من اختصاص السلطة القضائية. ويندرج التطور الثاني في إطار العدالة الانتقالية التي تتكلف بها بشكل مباشر وغير مباشر هيئتان رسميتان هما اللجنة الوطنية للمصالحة وتعويض الضحايا والبرنامج الوطني للتماسك الاجتماعي.

٣- مكافحة الإفلات من العقاب

١٨- على المستوى القضائي، تجدر الإشارة إلى أن مكافحة الإفلات من العقاب ما زالت مستمرة. ففي عام ٢٠١٤، استأنفت محاكم الجنايات مهمتها، بعدما كانت متوقفة عن العمل منذ أكثر من عقد من الزمن. وقد نظرت هذ المحاكم في قضايا منها قضية بشأن أعمال العنف المرتكبة خلال انتخابات عام ٢٠١١ وهي قضية تخص ٨٣ شخصاً منهم سيمون غباغبو. وما زال الطعن الذي قدمته هذه الأخيرة معروضاً على نظر محكمة الاستئناف. وينتمي جميع الأشخاص الملاحقين في هذه القضية والبالغ عددهم ٨٣ شخصاً إلى النظام السابق.

١٩- ومنذ الزيارة الثانية للخبير المستقل في أيار/مايو ٢٠١٥، جرت أو ما زالت تجري ملاحقات قضائية لأفراد من "القوى الجديدة"، كانوا قد أدمجوا في القوات الجمهورية لكوت ديفوار. وهناك نوع من التوازن التدريجي في الملاحقات القضائية للجانبين اللذين شاركا في أعمال العنف التي تلت الانتخابات في عامي ٢٠١٠ و٢٠١١. وتستخدم حالياً استنتاجات اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق من أجل تحقيق هذا التوازن اللازم للعدالة والمصالحة الوطنية.

باء- بعض التحديات

٢٠- تسببت بعض الصعوبات في بطء وتيرة بعض التحقيقات الجارية. فمن ناحية، يلاحظ أن عمليات استخراج الجثث اللازمة لجمع أدلة مادية على ارتكاب الجرائم قد استُكملت بمساعدة المجتمع الدولي في مواقع عديدة (بما فيها توليبلو، وبلوليكان، وغيغلو، ومنطقة جنوب أبيدجان بأكملها). وفي هذه الحالات، من المهم اتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على الأدلة المحصل عليها والاستفادة منها وإعادة جثث الضحايا إلى أقاربهم في أقرب وقت ممكن ليتمكنوا من دفن الجثث والحداد على موتاهم بشكل لائق.

٢١- ومن ناحية أخرى، يعترض السكان دائماً في بعض المناطق على عمليات استخراج الجثث لأسباب ثقافية وأحياناً بدوافع المعارضة السياسية المعلن عنها إلى حد ما. وقد أُبلغ عن وجود صعوبات من هذا القبيل في دويكويه وفي غرب البلد. وتحول هذه الصعوبات دون مواصلة التحقيق الذي فُتح في ناهيبلي بشأن الجثث الملقاة في آبار، ودون فتح بعض القبور الجماعية. وبالإضافة إلى ذلك، لم تبدأ بعد عمليات استخراج الجثث في المنطقة الجنوبية الغربية. ومراعاةً

للتقاليد وحساسية السكان يتعين معالجة هذه المسائل بكثير من اللباقة. وأحيان تواجه عمليات استخراج الجثث نقصاً في الوسائل اللوجستية. ولا بد من معالجة هذا النقص على وجه السرعة عن طريق التعاون التقني.

٢٢- لكن من الواضح أن الإجراءات تركز على الأزمة التي شهدتها انتخابات عامي ٢٠١٠ و٢٠١١، في حين أن هناك انتهاكات جسيمة أخرى لحقوق الإنسان ارتكبت خلال أزمات سابقة، وكانت موضوع تقارير مفصلة للجان مختلفة معنية بتقصي الحقائق في الأمم المتحدة. وينبغي ألا تستثني مكافحة الإفلات من العقاب الجارية مرتكبي تلك الجرائم.

٢٣- وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تأكيد ضرورة التعامل مع هذه القضايا بسرعة نسبية مع التقيد الصارم بضمانات المحاكمة العادلة في جميع الأحوال. ويشكل حق المشتبه بهم والمتهمين في المحاكمة في ظرف زمني معقول جزءاً أساسياً من هذه الضمانات. وفي هذا الصدد، ينبغي لسلطات كوت ديفوار مواصلة الجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها من أجل تعزيز قدرات العدالة (بناء وتجديد المحاكم، ومشاريع بناء وتجديد مراكز الاحتجاز، وتدريب القضاة وموظفي العدالة)، وينبغي للمجتمع الدولي دعم هذه الجهود على نحو أفضل.

جيم- مكافحة العنف الجنسي

٢٤- ترصد عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار باستمرار مدى احترام حقوق الإنسان في جميع أنحاء كوت ديفوار. وفي إطار هذه المهمة توجه بانتظام انتباه السلطات العسكرية إلى انتهاكات حقوق الإنسان التي يكون مرتكبوها المفترضون أفراداً من الجيش. وتؤكد السلطات العسكرية أنها تتابع ذلك بشكل منهجي، لكن تبقى مسألة العثور على الجناة أمراً صعباً للغاية في بعض الأحيان.

٢٥- وفي الفترة الممتدة بين حزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، نظمت ثلاث حلقات عمل مهمة بشأن مكافحة العنف الجنسي ضد المرأة، بالتعاون مع شعبة حقوق الإنسان التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، لصالح أفراد القوات الجمهورية في كوت ديفوار. وأوصت حلقات العمل هذه بإدماج معايير متعلقة بمكافحة الإفلات من العقاب على العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات المسلحة في مدونة سلوك القوات المسلحة التي يجري إعدادها. وقد قُدمت هذه التوصية بالفعل إلى وزير الدفاع. وبدأ الجيش أيضاً في وضع قاعدة بيانات لتسجيل حالات العنف الجنسي الذي يرتكبه أفراد من الجيش، لكن هذه المبادرة الجديرة بالثناء تحتاج إلى دعم مادي لإنجازها.

٢٦- وفي انتظار ذلك، أنشئ ٣٠ مركزاً للاتصال في مناطق البلد من أجل الإبلاغ عن حالات العنف القائم على نوع الجنس. وتعمل هذه المراكز بالتعاون مع ممثلي عملية الأمم

المتحدة في كوت ديفوار الموجودين في الميدان. وتعمل هذه المراكز بشكل دوري على توعية أفراد القوات الجمهورية في كوت ديفوار بهدف منع العنف الجنسي القائم على نوع الجنس.

٢٧- وفي عام ٢٠٠٧، حُذفت كوت ديفوار من القائمة المرفقة بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن مصير الأطفال أثناء النزاعات المسلحة (انظر الوثيقة A/69/926-S/2015/409، الفقرة ٥٧). ويعني ذلك إحراز تقدم هام في مجال حقوق الطفل. ومن خلال تطبيق سياسة أشد صرامة لمكافحة العنف الجنسي، يمكن لكوت ديفوار التطلع بصورة مشروعة إلى عدم إدراج أي عنصر من البلد على قائمة الأطراف التي يشتبه في أنها ارتكبت على الأرجح أعمال اغتصاب وغيرها من أشكال العنف الجنسي، أو في أنها مسؤولة عن ارتكابها في حالات نزاعات مسلحة أحيلت إلى مجلس الأمن (انظر الوثيقة S/2012/33 – A/66/657، المرفق). وجدير بالذكر أن تقرير الأمين العام المعنون "مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام: تنفيذ توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام" يذكر أن الدول الأطراف التي يتكرر إدراجها في التقارير السنوية للأمين العام بشأن مصير الأطفال أثناء النزاعات المسلحة والعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات لم يعد يُسمح لها بالمشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (انظر A/70/357–S/2015/682، الفقرة ١٢٧).

دال- أعمال اللجنة الوطنية للمصالحة وتعويض الضحايا

٢٨- كُلِّفت اللجنة الوطنية للمصالحة وتعويض الضحايا بإعداد قائمة موحدة ونهائية بضحايا الأزمة التي أعقبت الانتخابات، وبالتفكير في سبل الجبر. ويتعين عليها أيضاً صياغة توصيات لتقديمها إلى رئيس الجمهورية. وتعكف اللجنة حالياً على وضع القائمة الموحّدة بأسماء الضحايا. وكان الموعد النهائي الأول للتسجيل في قائمة الضحايا قد تقرر في بداية الأمر أن يكون بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، ثم مُدِّد مرتين. وحُدد الموعد النهائي الأخير بحلول ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ووفقاً للجنة، سُجل ٧٤٦ ٧١ ملفاً لضحايا وقُبلت[(١)]. ويواجه مفهوم الجبر مشاكل تتعلق بتعريفه، إذ يجب أن يكون التعريف دقيقاً وعملياً ومدرجاً في نص قانوني. وفي هذا السياق، تحاول اللجنة الاستفادة من تجارب العدالة الانتقالية في بلدان أخرى مثل جنوب أفريقيا والمغرب.

٢٩- وفي ٤ آب/أغسطس ٢٠١٥، قبل الحملة الانتخابية الرسمية بشهرين وقبل تأكيد قائمة الضحايا بشكل نهائي، قرر رئيس الجمهورية بدء عملية التعويضات. وتخص هذه العملية ٥٠٠ ٤ شخص صنفوا في فئتين هما: الأشخاص الذين فقدوا آباءهم والأشخاص الذين تضرروا شخصياً والذين هم في حاجة إلى العلاج والمتابعة. ويتلقى الأشخاص الذين فقدوا أشخاصاً من ذويهم مليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي (فرنك) (يبلغ عدد هؤلاء ٥٠٠ ٣ شخص)، أما

(١) استمعت لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة إلى ٤٨٣ ٧٢ شخصاً، من بينهم ٠٦٤ ٢٨ امرأة و٧٥٧ طفلاً، بيد أن هناك قوائم أخرى لدى إدارات أخرى، منها على سبيل المثال وزارة التضامن والأسرة والمرأة والطفل ووزارة الصحة.

الأشخاص الذين يحتاجون إلى العلاج الطبي فيتلقون العلاج مجاناً علاوة على تعويض قيمته ١٥٠ ٠٠٠ فرنك لتغطية تكاليف النقل (يبلغ عدد هؤلاء ١ ٠٠٠ شخص).

٣٠- ومن بين أهداف هذه العملية أن توضَّح للضحايا أن السلطات العامة عازمة على الوفاء بوعودها المتعلقة بالجبر. ومع ذلك، ينبغي تنسيق هذه العملية مع جهود اللجنة الوطنية للمصالحة وتعويض الضحايا الرامية إلى تحديد مفهوم الضحية ومفهوم الجبر وطرائقه. وقد بدأ كثيرون يتساءلون عما إذا كان مبلغ مليون فرنك المخصص لمن فقدوا أشخاصاً من ذويهم، بالنظر إلى جسامة الضرر الذي لحق بهم، دُفعة مقدمة على مبلغ أكبر أو هو بالأحرى تعويض رمزي نظراً لعدد الأشخاص الذين يجب منحهم تعويضات في مقابل الإمكانات المتاحة. ويمكن الدفاع عن كلا النهجين.

٣١- ولتجنب الشعور بالإحباط الذي يمكن أن يقوض المصالحة الوطنية، لا بد من بذل جهود متواصلة لشرح النهج المعتمد وشرح أهدافه وأوجه قصوره. وينبغي الاستماع بتعاطف إلى تطلعات الضحايا المتعلقة بجبر الأضرار التي لحقت بهم وتفادي منحهم أي آمال إضافية لا يمكن تحقيقها.

٣٢- و ثمة مسألة أخرى تجدر الإشارة إليها وهي أن تقرير لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة لم ينشر بعد. ويُوَصى بشدة بنشر هذا التقرير. وهذه التوصية، الواردة في التقرير السابق للخبير المستقل (انظر الوثيقة A/HRC/29/49، الفقرة ٨٠)، ترد أيضاً في القرار ٢٢٢٦(٢٠١٥) لمجلس الأمن. فمضمون تقرير لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة هو ملك للضحايا وكافة مواطني كوت ديفوار الذين يحق لهم معرفة طبيعة وحجم الفظائع المرتكبة خلال الأزمات التي تلت الانتخابات. والقاعدة العامة هي أن الضحايا يحتاجون ويتوقون إلى الاعتراف علناً بالمظالم التي تعرضوا لها، وإلى إدانة الأعمال المشينة التي تسببت فيها بصفتها تلك. ولا تقبل هذه القاعدة سوى استثناءات مشروعة نادرة. ومن المفترض كذلك أن يكون لنشر التقرير أثر شاف على الضحايا المباشرين وغير المباشرين لأعمال العنف التي تلت الانتخابات.

هاء- البرنامج الوطني للتماسك الاجتماعي

١- التوعية بأهمية الحوار السلمي

٣٣- واصل البرنامج الوطني للتماسك الاجتماعي مهمته في مجال التوعية بأهمية الحوار بين مختلف مكونات المجتمع الإيفواري. وعند اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية، نظم البرنامج حملات معينة للتوعية أكد فيها أن الانتخابات ليست حرباً وإنما فرصة سانحة للمواطنين لكي يمارسوا حقهم في اختيار حكامهم، وهو ما يمكن، بل يجب، أن يجري في جو من الهدوء واحترام آراء الآخرين.

٢- اعتماد استراتيجية وطنية للمصالحة والتماسك الاجتماعي

٣٤- على صعيد أعم، وُضعت استراتيجية وطنية للمصالحة والتماسك الاجتماعي وأُقرت في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ عقب مشاورات قطاعية مع سكان كوت ديفوار جرت بدعم من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وهذه الاستراتيجية على وشك أن تعتمدها الحكومة. وفي انتظار موافقة السلطات عليها، تظهر نتائج المشاورات اهتمام المواطنين بإقامة عدالة أكثر إنصافاً وبتعزيز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. وتسعى الاستراتيجية الوطنية للمصالحة والتماسك الاجتماعي إلى إبراز هذه الاهتمامات على نحو مناسب. وتدعو إلى استعادة التماسك الاجتماعي عن طريق تنمية قيم أساسية معينة مثل الحكم الرشيد وتطبيق سياسة لتعزيز إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (لا سيما الحصول على التعليم، وتوفير فرص العمل، وتمكين المرأة، وتعزيز الأمن البشري والأمن الغذائي، ومعالجة القضايا المتعلقة بالأراضي المتنازَع عليها معالجة عادلة).

٣- إنشاء إطار مؤسسي لإدارة الاستراتيجية الوطنية للمصالحة والتماسك الاجتماعي

٣٥- أنشئ إطار مؤسسي من أجل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمصالحة والتماسك الاجتماعي. وهو محفل للتعاون بين الجهات الفاعلة المعنية، أي ممثلو السلطات الوطنية والمحلية، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية والأمم المتحدة. والشروط الحاسمة التي حُددت من أجل نجاح هذه الاستراتيجية هي بالأخص توافر الموارد المادية والبشرية والإرادة السياسية. وستحظى الجهود التي تبذلها سلطات كوت ديفوار في هذا الصدد بدعم المجتمع الدولي وتشجيعه.

٤- مشاركة البرنامج الوطني للتماسك الوطني في الاستراتيجية الوطنية للمصالحة والتماسك الاجتماعي

٣٦- يشارك البرنامج الوطني للتماسك الوطني بشكل مباشر في عملية الجبر. ويؤدي البرنامج دور الأمانة التنفيذية للجنة الوطنية للمصالحة وتعويض الضحايا (بموجب المرسوم رقم ٢٠١٥-١٧٤ المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٥). وبصفته هذه، كان البرنامج من بين الجهات الداعمة للمرحلة التجريبية من عملية تعويض ضحايا الأزمات التي شهدتها كوت ديفوار. وجرى، تحت إشراف اللجنة الوطنية للمصالحة وتعويض الضحايا، إنشاء هيئة لتنسيق عملية الجبر ومتابعتها. ولا يتصل عمل هذه الهيئة باللجنة الوطنية للمصالحة وتعويض الضحايا فقط، بل أيضاً بالبرنامج الوطني للتماسك الاجتماعي وست وزارات معنية بمسألة الجبر. وفي نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٥، اجتمعت الهيئة واعتمدت قائمة الضحايا التي اعتمدتها اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق لتكون قاعدة لبدء مرحلة تجريبية من عملية الجبر.

٣٧- ويؤكد الخبير المستقل من جديد ضرورة مواصلة البحث عن أفضل وسيلة ممكنة لتنسيق هذه المرحلة التجريبية من عملية التعويض مع الجهود التي يبذلها حالياً كل من اللجنة الوطنية

للمصالحة وتعويض الضحايا والبرنامج الوطني للتماسك الاجتماعي بغية استكمال إطار صالح لتعويض جميع الضحايا.

٥- الروابط الهيكلية بين اللجنة الوطنية للمصالحة وتعويض الضحايا والبرنامج الوطني للتماسك الاجتماعي

٣٨- فيما يخص العلاقة بين اللجنة الوطنية للمصالحة وتعويض الضحايا والبرنامج الوطني للتماسك الوطني، يشير الخبير المستقل إلى وجود صعوبة في ربط الأدوار المهمة التي تضطلع بها المؤسستين لتعويض الضحايا. فالنصوص التي تحدد تلك الأدوار غير واضحة، وتفسرها كل من المؤسستين على نحو مختلف.

٣٩- ويوصي الخبير المستقل السلطات العامة بشدة بأن توضح هذه الحالة في أقرب وقت ممكن لتسريع وتيرة عملية الجبر التي تشكل ركيزة من ركائز المصالحة.

٤٠- وبالإضافة إلى ذلك، يحث الخبير المستقل المجتمع الدولي على تقديم الدعم المالي لصندوق تعويض الضحايا ومواصلة المساهمة بفعالية في تعزيز القدرات المادية والبشرية للجنة الوطنية للمصالحة وتعويض الضحايا، وللبرنامج الوطني للتماسك الاجتماعي.

رابعاً- حالة حقوق الإنسان

ألف- حقوق الإنسان في سياق الانتخابات الرئاسية

٤١- من الواضح أن نجاح العملية الانتخابية لم يكن ليتحقق لولا التزام سلطات كوت ديفوار بحد أدنى من احترام حقوق الإنسان. وقد عزز هذا الموقف إجراء حوار بناء، ومكن أيضاً إلى حد كبير من تهيئة بيئة اجتماعية مناسبة لممارسة بعض الحقوق السياسية الأساسية مثل الحق في حرية التعبير والحق في التجمع السلمي. ومثلما سبق للخبير المستقل أن بيّن في بلاغ صحفي، مؤرخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، في أول بداية الحملة الانتخابية، فإن كوت ديفوار تحتاج إلى السلم والديمقراطية من أجل مواصلة التنمية الاقتصادية والبشرية والعودة إلى ما كان عليه البلد سابقاً من انفتاح واندماج. ويرى الخبير المستقل أيضاً أن احترام حقوق الإنسان هو الدعامة اللازمة لأي تنمية مستدامة.

٤٢- بيد أنه ينبغي التمييز بين فترتين مختلفتين، هما: فترة الحملة الانتخابية والفترة التي سبقتها.

١- فترة الحملة الانتخابية

٤٣- خلال الحملة الانتخابية في حد ذاتها، سجلت شعبة حقوق الإنسان التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار مساراً عادياً للاجتماعات والمظاهرات العامة والسلمية التي نظمتها المعارضة. وتجدر الإشارة إلى أن الاجتماعات والمظاهرات العامة والسلمية هي نتيجة ما تقوم به

جهتان فاعلتان أساسيتان إن صح التعبير، فمن جهة هناك الأشخاص الذين ينظمون مظاهرات واجتماعات عامة والذين عليهم الامتثال للإطار القانوني والتحلي بالتنظيم الذاتي لتفادي التجاوزات الضارة بالأمن العام، ومن جهة أخرى هناك السلطات العامة التي عليها أن تكفل التمتع بحرية التظاهر والتجمع العام والسلمي، وتوفير الإطار الصحيح لذلك بهدف تفادي أي أعمال عنف. وتشكل المظاهرات والاجتماعات العامة والسلمية دليلاً قوياً على نضج السكان وعلى تصرف السلطات بمسؤولية وتقيدها بالمعايير الدولية في آن واحد.

٢- الفترة السابقة للحملة الانتخابية

٤٤- أما خلال فترة ما قبل الانتخابات، فلاحظت شعبة حقوق الإنسان التابعة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، المكلفة برصد احترام حقوق الإنسان في البلد، منع بعض مظاهرات المعارضة وتوقيف بعض الأشخاص، لا سيما أشخاص من المعارضة. وقد أثار الخبير المستقل هذه النقاط مع سلطات البلد لمعرفة أسباب ذلك. واحتجت السلطات بوقوع أعمال عنف ودعوة إلى التمرد بعد نشر قائمة المرشحين للانتخابات الرئاسية. وأشارت إلى اندلا ع اضطرابات في مقاطعة غاغنوا، لا سيما في لوغواتا، عقب مظاهرات نظمها التحالف الوطني للشباب من أجل التغيير، في ١٠ أيلول/سبتمبر.

٤٥- ويحتج المتظاهرون على ترشح الرئيس المنتهية ولايته، الحسن واتارا، مشككين في جنسيته الإيفوارية بالاستناد إلى مفهوم "الإيفوارية" الشهير. وأدت تلك الاضطرابات إلى وفاة ثلاثة أشخاص ووقوع خسائر مادية كبيرة، منها بالأخص حرق ممتلكات في بيوتا وفي لوغواتا وفي أوراغاهيو. واندلعت اضطرابات أيضاً في بونوا وفي يوبوغون، وهو حي في أبيدجان. وجعلت تلك الأحداث السلطات المحلية والوطنية في حالة تأهّب، لا سيما بالنظر إلى رواسب الماضي والمخاطر المحدقة التي باتت تهدد الأمن والأخطار التي قد تلحق، في نهاية المطاف، بالتماسك الاجتماعي الذي لا يزال هشاً.

٣- النظام القانوني المتعلق بتنظيم الاجتماعات والمظاهرات العامة والسلمية

٤٦- طلب الخبير المستقل الحصول على معلومات بشأن النظام القانوني الذي ينظم الحق في تنظيم الاجتماعات والمظاهرات العامة في كوت ديفوار. والنظام المعمول به هو نظام الإعلان المسبق حيث لا يحتاج منظمو الاجتماعات أو المظاهرات إلى الحصول على ترخيص. وقد تقرر السلطات العامة منع تنظيم اجتماع أو مظاهرة إذا رأت أن ذلك قد يؤدي إلى الإخلال بالنظام العام. ويشكل ذلك نظاماً قانونياً متحرراً بالمقارنة مع الأنظمة التي تقتضي ترخيصاً مسبقاً من أجل تنظيم اجتماعات أو مظاهرات عامة. وفضلاً عن ذلك، لاحظ الخبير المستقل أن من حق الإدارة بالفعل، بل من واجبها أيضاً، حماية أمن المواطنين بصفة عامة (المشاركون في المظاهرات وغير المشاركين فيها على حد سواء).

٤- التذكير بالمعايير الدولية السارية بشأن الاجتماعات والمظاهرات العامة والسلمية وبشأن عمليات الاعتقال

٤٧- يود الخبير المستقل تذكير السلطات بأن منع الاجتماعات والمظاهرات السلمية يجب أن يظل استثناءً يطبق وفقاً للمعايير الدولية. وبوجه خاص، تشكل حرية التعبير عن طريق الاجتماعات والمظاهرات حقاً أساسياً من حقوق الإنسان التي لا يمكن تقييد التمتع بها إلا في ظروف استثنائية تكون متماشية تماماً مع مبادئ الشرعية والضرورة والتناسب. ومن المهم كذلك، في جميع الظروف، تجنب منع الأنشطة على أساس تفسيرات فضفاضة لمفهوم خطر الإخلال بالنظام العام. وينبغي أيضاً توضيح مبررات المنع والإشعار به كتابة في أقرب وقت ممكن. وبذلك يطلع المواطنون على أسباب المنع، وهو ما يسمح بتعزيز الشفافية التي يجب أن تتسم بها قرارات السلطات العامة، ويكسبها في الوقت نفسه فضائل تربوية ومدنية. ويسمح ذلك أيضاً للمواطنين، عند الاقتضاء، بأن يستخدموا بأقصى قدر من الفعالية سبل الطعن المتاحة لهم على المستويات القانونية والإدارية والقضائية.

٤٨- وفضلاً عن ذلك، ينبغي توعية أفراد قوات الأمن على نحو جيد بالمعايير الدولية التي تنظم الحق في عقد الاجتماعات والمظاهرات العامة، وينبغي أن يذكرهم رؤسائهم باستمرار بهذه المعايير. وبالمثل، ينبغي أن تعمل السلطات والسياسيين الذين يشرفون على الناشطين الذي يمارسون هذا الحق على إذكاء وعي المواطنين بحقوقهم وبالقيود التي يمكن أن تُفرض عليهم بصورة قانونية ومشروعة.

٤٩- وللمرء أن يقدّر، وهو محق في ذلك، أن الصدمات التي عاشها مجتمع كوت ديفوار برمته جراء موجة العنف الجامح خلال العقدين الماضيين تؤدي أحياناً إلى إفراط في الحذر وميل إلى تضخيم الأخطار المتوقعة، مما قد يفضي إلى منع بعض الاجتماعات أو المظاهرات دون مبرر. ويستلزم ترسيخ سيادة القانون، الذي يشكل هدفاً أساسياً بالنسبة إلى جميع مواطني كوت ديفوار، مزيداً من الهدوء في موقف السلطات العامة ومزيداً من اليقظة بغية احترام الحقوق المدنية والسياسية لجميع الأشخاص.

٥٠- وبالمثل، ينبغي ألا تكون هناك أي عمليات اعتقال إلا في حالة الضرورة القصوى من أجل تفادي مخاطر جسيمة ومحدقة، ويجب أن تجري هذه العمليات على نحو يحترم حقوق الأشخاص الموقوفين احتراماً كاملاً. وتشمل هذه الحقوق حق الاحتجاز في مكان معروف ومسجل بطريقة قانونية، والحق في الاتصال بمحام، والحق في المثول بسرعة أمام قاض، والحق في المحاكمة في مهلة معقولة وباحترام ضمانات المحاكمة العادلة احتراماً تاماً. ويجب احترام هذه الحقوق في أي عملية توقيف، أياً كانت السلطة التي تقررها (الشرطة، أو الدرك، أو إدارة مراقبة الإقليم الوطني)، ويجب أن يكون التوقيف بإشراف صارم من وكلاء الجمهورية والقضاة في حدود اختصاصاتهم الشخصية والمادية والإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب الالتزام بدقة بالمهل المحددة

للاحتجاز السابق للمحاكمة وذلك تحت الإشراف المتواصل والمتيقظ للمدعين العامين. ويجب نقل الأشخاص الذين حكمت عليهم محاكم مختصة بعقوبة السجن إلى السجون وعدم إبقائهم في مراكز الشرطة أو إدارة مراقبة الإقليم الوطني.

باء- حالة السجون

١- حالة مثيرة للقلق في أماكن الاحتجاز

٥١- لا تزال حالة السجون في كوت ديفوار تبعث على القلق. وسلطات كوت ديفوار على دراية بذلك. وقد نتجت تلك الحالة عن عدة أمور منها طول الفترة التي دمرت فيها النزاعات العنيفة البلد، مما أثر في الهياكل الأساسية العامة بما فيها تلك الخاصة بإدارة السجون. وتدرك سلطات البلد سوء حالة السجون وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم بجدية نيتها الحسنة في معالجة تلك الحالة على وجه السرعة.

٥٢- وفيما يخص حالة أماكن الاحتجاز، يكرر الخبير المستقل الملاحظات والتوصيات التي قدمها في تقريره السابق (A/HRC/29/49). ويود أن يضيف أن على الحكومة وقف الاستبداد الذي يمارسه بعض زعماء المجرمين في السجون على السجناء الآخرين، ومن بينهم شخص يدعى "الصيني" محتجز في مركز أبيدجان للاحتجاز والإصلاح.

٥٣- وفي هذا التقرير، يتناول الخبير المستقل بالأخص حالة القصر المخالفين للقانون. وفيما يتعلق بجنوح الأحداث، ينبغي مراعاة ضعف الأطفال، ومنحهم فرصة حقيقية لإعادة التأهيل.

٢- حالة القصر المخالفين للقانون

٥٤- يعاني قضاء الأحداث في كوت ديفوار من قصور كبير لا يخفى على السلطات العامة. ولمعالجة هذا القصور، لا بد من إصلاح مصمم بعناية وموارد مادية وبشرية كافية. وقد اعتُمدت مسبقاً سياسة وطنية لحماية الأطفال (بشكل عام) في عام ٢٠١٢. ومنذ عام ٢٠١٣، بدأ النظر في سبل إعادة هيكلة قضاء الأحداث بدعم من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والعديد من الجهات المانحة. وتشمل إعادة الهيكلة تلك الإطار القانوني الذي يعمل فيه قضاء الأحداث. وبصورة أخص، من المقرر إنشاء خدمات للحماية القضائية للأطفال والشباب في المحاكم. ومن المفترض تجريب هذه الخدمات في البداية في منطقة محددة في إطار مرحلة تجريبية تقتصر على حيَّين اثنين من أحياء أبيدجان، هما بلاتو ويوبوغون، ومدينتي بواكي ومان. ويُنتظر إصدار الأمر المتعلق بإنشاء هذه الخدمات، ويُوصى الخبير المستقل بإلحاح بالإسراع في إصداره.

٥٥- وتجدر الإشارة أيضاً إلى الجهود التي تبذلها سلطات كوت ديفوار من أجل ترميم السجون الموجودة وبناء أخرى جديدة. ومنذ عام ٢٠١٣، تقرر بناء تسعة سجون وترميم السجون الموجودة (قرار معتمد في مجلس الوزراء في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٣). وينبغي لهذه المشاريع مراعاة

المعـايير الدوليـة المتعلقـة باحتجـاز القصـر. ومـن المؤسـف أن القصـر المحتجـزين قبـل المحاكمـة لا يُفصلون عن البالغين في معظم السجون.

٥٦- وفضـلاً عـن ذلـك، لا يوجـد في البلـد بأكملـه سـوى ثلاثـة مراكـز لتوجيـه القصـر في أبيدجان، وبواكي، ومان.

٣- مركز توجيه القصر في أبيدجان

٥٧- عندما زار الخبير المستقل مركز توجيه القصر في أبيدجان، كان هذا المركز يأوي ٦١ طفلاً في ظروف غير صحية إلى حد كبير. ومن المؤسف جداً أن هذه المؤسسة تقع داخل مركز أبيدجان للاحتجـاز والإصـلاح. وبالتـالي، فهـي توجـد في بيئـة سـجن تتنـافى تمامـاً مـع هـدفها المتمثـل في مساعدة القضاة على تكوين فكرة عن شخصية الأطفال المخالفين للقانون المحتجزين هناك قبل الفصل في قضاياهم. ومن المؤكد أن مركز توجيه القصر المعني مفصول عن السجن بجدار لكن هذا الفصل غالبـاً مـا يكـون مضـللاً في الواقـع. فـالمركز لا يمتلـك هياكـل صـحية خاصـة بـه، ولـذا يعـالَج القصر في مستوصف السجن؛ وقد يقضون ليلة هناك، مع ما ينطوي عليه ذلك من مخاطر من حيث سلامتهم وأخلاقهم.

٥٨- ويجـري حاليـاً تـدارك هـذا الوضـع بفضـل تـرميم المركـز. ومـن المفـترض أن يُنقـل الأطفـال الموجـودون في مركـز توجيـه القصـر بمركـز أبيـدجان للاحتجـاز والإصـلاح إلى مكـان آخـر في وقـت قريب. وعموماً، ينبغي بذل أقصى الجهود لفصل القصر المحتجزين قبل المحاكمة أو المدانين بالفعل عن السجناء البالغين.

٤- الحالة الخاصة لمركز دابو

٥٩- هناك مسألة أخرى ينبغي معالجتها بعناية وهي: حالة الأطفال الذين يطلق عليهم اسم *"الميكروبات"* المحتجـزين في مركـز دابـو. ويـود الخبـير المسـتقل تكـرار رفضـه القـاطع لتسـمية *"الميكروبات"* المنطوية على وصم والتي تطلق على أطفال مخالفين للقانون (انظر A/HRC/29/49، الفقرة ١٧). وخلال فترة زيارة الخبير المستقل إلى كوت ديفوار، كان مركز دابو يستقبل حوالي ستين طفلاً يوصفون بمواصفات خاصة. ويعتبر هؤلاء الأطفال خطراً على المجتمع بسبب أعمال عنف ارتكبوها في الماضي واحتمال ارتكابهم أعمالاً أخرى من هذا القبيل في المستقبل. ويقع هؤلاء الأطفال أنفسهم ضحايا لاعتداءات من السكان، بسبب عنفهم الفعلي أو المفترض.

٦٠- وقد تلقى الخبير المستقل تأكيدات بأن هؤلاء الأطفال ليسوا محتجزين، لأنهم أتوا إلى المركز بمحض إرادتهم أو مع أقاربهم ولديهم حرية مغادرته متى أرادوا. وتدير المركز خلية التنسيق والرصد وإعادة الإدماج التي حلت محل هيئة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتشدد السلطات على أن الهدف من إقامة هؤلاء الأطفال في المركز هي إعادة تأهيلهم.

٦١- وفي هذا الصدد، يود الخبير المستقل الإدلاء بالتعليقات التالية. فهو يرى أن من الضروري حماية هؤلاء الأطفال المخالفين للقانون من اعتداءات الناس التي قد يكون السبب وراءها بالأخص هو الخوف أو الانتقام. وفضلاً عن ذلك، يجب أن يشرف القضاء على تحديد درجة خطورتهم، وعلى أي تقييد لحريتهم في التنقل سواء لمدة طويلة أو قصيرة وأي احتجاز قد يخضعون له. ويجب أيضاً أن يستفيد الأطفال المخالفون للقانون، مبدئياً ووفقاً للقانون، من علاج يتناسب مع سنهم لإعادة تأهيلهم. ويجب أن تخضع المؤسسات المكلفة بهذا الدور لإشراف قضائي باستمرار.

٦٢- وأخيراً، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لظاهرة الأطفال الذين يطلق عليهم اسم "الطلاب" الذين بدأ ظهورهم منذ فترة قصيرة على الحدود الشمالية للبلد. ويأتي هؤلاء الأطفال، في أغلب الأحيان، من أسر فقيرة تعهد بأطفالها إلى محفّظي القرآن. لكن بعض هؤلاء المحفّظين يعرّضون الأطفال لأحد أقبح أشكال الاستغلال من خلال إجبار الأطفال باستمرار على التسول لحسابهم.

جيم- سياسة حماية الأطفال

٦٣- يجب أن تتسم حماية الأطفال بطابع وقائي أيضاً. وينبغي عدم الانتظار حتى ينزلق الأطفال إلى سلوك منحرف لكي يبدأ الاهتمام بهم. وتفيد حكومة كوت ديفوار بأنها تدرك هذه الضرورة وهي تواصل بذل جهودها لجعل التعليم إلزامياً ومجاناً حتى عمر ١٦ سنة. وفضلاً عن ذلك، من المفترض أن تأتي الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية، المعتمدة في عام ٢٠١٣، وكذلك الشق المهم منها المتعلق بالتغطية الاجتماعية الشاملة للجميع، بمنافع لجميع الفئات الضعيفة من السكان، بمن فيهم الأطفال (انظر A/HRC/29/49، الفقرة ٢٦).

٦٤- وقد قُدِّم أيضاً مشروع قانون بشأن الاتجار بالأطفال إلى الجمعية الوطنية. وفي هذا الصدد، يوصي الخبير المستقل باغتنام هذه الفرصة لتناول إشكالية الاتجار بالأشخاص بصفة عامة، بمن فيهم الأطفال والنساء.

٦٥- واعتُمد كذلك قانون يهدف إلى حماية الأطفال الذين فقدوا دعم أسرهم. ويرمي هذا القانون إلى توفير المساعدة لهؤلاء الأطفال، لا سيما في مجالي الصحة والتعليم. ويغطي القانون فئتين من الأطفال. وتتعلق الفئة الأولى، المسماة "أرباء الأمة"، بأيتام موظفي الدولة والأطفال ضحايا الكوارث الطبيعية. وتكتسي العناية التي تحظى بها هذه الفئة أهمية رمزية يُفترض أن تعزز التماسك الاجتماعي. ولهذا، تساهم اللجنة الوطنية للمصالحة وتعويض الضحايا في إعداد القائمة الخاصة بهذه الفئة من الأطفال. أما الفئة الثانية، المسماة "أرباء الدولة"، فهي تتعلق بالأخص بالأطفال المتخلى عنهم. ويلاحظ الخبير المستقل أن تحديد هاتين الفئتين قد يكون ذا هدف

معقول. ومع ذلك، يجب أن تكون نوعية الحماية المقدمة للأطفال هي نفسها وألا تختلف إلا حسب ما يمليه مبدأ "مصلحة الطفل الفضلى" المنصوص عليه في اتفاقية حقوق الطفل.

٦٦- وفيما يخص حماية الأطفال المحرومين من الدعم الأسري، هناك مبادرات خاصة عديدة قيد التنفيذ. ومع ذلك، ومنعاً لأي انحراف، تشترط وزارة التضامن وشؤون الأسرة والمرأة والطفل على الجمعيات التي تهدف إلى رعاية الأيتام الحصول على ترخيص مسبق لممارسة أنشطتها. وفضلاً عن ذلك، أصدرت الوزارة بياناً بشأن الأموال التي تخصصها الجهات المانحة لهذه الجمعيات.

٦٧- وتجدر الإشارة إلى مبادرة أخرى تتعلق بالأطفال وهي: إنشاء برلمان الطفل. وقد سبق لهذه المؤسسة التي ترمي إلى تعريف الشباب بآليات الديمقراطية أن عقدت عدداً من الجلسات التي اعتُبرت ناجحة.

دال- النهوض بالمرأة ومكافحة التمييز ضدها

١- المساواة

٦٨- لا تزال تُبذل الجهود الرامية إلى النهوض بالمرأة وتنفيذ سياسة اجتماعية تغطي الشؤون الجنسانية. وقد وضعت وزارة التضامن وشؤون الأسرة والمرأة والطفل مشروع قانون بشأن تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل في تقلد المسؤوليات العامة. وبعد اعتماد هذا القانون، ينبغي أن يقترن بالطبع ببذل جهود مستمرة لإذكاء وعي جميع أفراد المجتمع بشأن مكافحة أشكال التمييز ضد المرأة. ويتطلب هذا العمل الطويل الأمد تعبئة مستمرة، ولذلك من المهم إنشاء مرصد للشؤون الجنسانية.

٢- حمل التلميذات والزواج المبكر

٦٩- تواصل السلطات، التي سجلت انخفاضاً في حالات حمل التلميذات في المدارس، مكافحة هذه المشكلة. وتنظم أنشطة لإذكاء الوعي بها داخل المؤسسات التعليمية. ويشكل الزواج المبكر مسألة أخرى مثيرة للقلق. وقد أشركت الحكومة المنظمات غير الحكومية في الجهود المبذولة لمكافحة هذه الظاهرة من خلال الأخذ بنهج محلي يستهدف الأسر المعنية بالظاهرة.

٣- العنف الجنسي ضد المرأة

٧٠- سجلت سلطات كوت ديفوار انخفاضاً في حالات العنف الجنسي ضد المرأة. ومن المفيد أن تكون هذه البيانات الكمية مدعومة بإحصاءات مجمعة بانتظام وبأسلوب علمي من أجل توجيه أفضل لرد فعل المجتمع تجاه هذه الظاهرة. ولاحظت السلطات أن النساء أصبحن أكثر جرأة على الإبلاغ عن أفعال العنف الجنسي التي يتعرضن لها. ويبدو أن التوعية بشأن هذه

الظاهرة والآليات المنشأة لمكافحتها بدأت تؤتي ثمارها تدريجياً. ومن بين هذه الآليات، هناك إدارة الشؤون القانونية والدعاوى القضائية في وزارة التضامن وشؤون الأسرة والمرأة والطفل. وتتكفّل هذه الإدارة بمساعدة النساء ضحايا العنف الجنسي؛ وهي مسؤولة بالأخص عن متابعة الدعاوى التي ترفعها تلك النساء إلى المحاكم. ويُطلب من هذه الوزارة عادة تولي الوساطة في قضايا التحرش داخل المنشآت.

٧١- ولاحظ الخبير المستقل أن عدم عقد جلسات محاكم الجنايات بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠١٤ وعدم انتظام عقد جلساتها منذ عام ٢٠١٤ قد عززا الإفلات من العقاب على جرائم الاغتصاب وأفضيا إلى تراكم قضايا الاغتصاب. ولهذا السبب، اضطرت السلطات القضائية إلى تحويل جريمة الاغتصاب إلى جنحة وإعادة وصفها بأنها "هتك للعرض"، وهي جنحة يمكن أن تفصل فيها المحاكم الابتدائية، لكن العقوبات التي تحكم بها هذه المحاكم أقل من العقوبات التي كانت ستحكم بها محاكم للجنايات.

٧٢- وأكد الخبير المستقل مجدداً وبقلق أن المادة ٣٥٤ من قانون العقوبات الإيفواري تنص على العقوبات المتعلقة بالاغتصاب لكنها لا تشمل أي تعريف للاغتصاب، الأمر الذي لا يسهل تحقق فهم عام لهذه الجريمة لدى الجهات الفاعلة في النظام القضائي، ويفتح الباب أمام تفسيرات مختلفة لهذه الجريمة.

هاء- اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كوت ديفوار

١- دور اللجنة خلال الحملة الانتخابية

٧٣- أدت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كوت ديفوار دوراً فعالاً خلال الحملة الانتخابية الرئاسية وفي يوم الاقتراع. وقبل الانتخابات، رصدت اللجنة عملية تسجيل الناخبين على القوائم الانتخابية. وساهمت التعليقات التي قدمتها إلى اللجنة الانتخابية المستقلة في تمديد الموعد النهائي لتسجيل الناخبين بغية وضع قوائم شاملة قدر الإمكان. وأجرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كوت ديفوار مقابلات مع المرشحين للانتخابات وأخبرت اللجنة الانتخابية المستقلة بتظلماتهم. وخلال الاقتراع، شاركت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في مراقبة الانتخابات بالتنسيق مع المجتمع المدني وأصدرت بعد ذلك تقريراً عن الاقتراع.

٢- نشر التقارير السنوية للجنة والأنشطة الأخرى

٧٤- في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، قدمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كوت ديفوار تقريرها السنوي الأول إلى رئيس الجمهورية. وهذا التقرير، الذي يغطي عام ٢٠١٤، نُشر فيما بعد وكذلك التقرير السنوي لعام ٢٠١٣. وهذا إنجاز هام جدير بالذكر والثناء. ويشدد الخبير المستقل على أهمية إصدار تقارير سنوية، بصورة منتظمة، بشأن حالة حقوق الإنسان في البلد. وبالمثل،

من المهم أن تُنشر باستمرار تقارير بشأن المواضيع القطاعية التي تستحق بحثاً معمقاً. ولا بد أيضاً من القيام بالدعاية الكافية لهذه التقارير لتعريف المجتمع المدني والسلطات العامة بها، لا سيما البرلمانيون والمسؤولون عن قطاعي الأمن والعدالة.

٧٥- وما زال التعاون بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كوت ديفوار وشعبة حقوق الإنسان التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار يحقق نتائجه المتوخاة. ومن هذا المنظور، اعتُمدت خطة استراتيجية لخمس سنوات هدفها ضمان التنفيذ الفعال لولاية اللجنة في تشرين الأول/أكتوبر، فضلاً عن خطة عمل لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات. وتواصل اللجنة شراكتها مع المجتمع المدني، لا سيما في إطار المرصد الوطني لحقوق الإنسان. وما زالت اللجنة تولي اهتماماً كبيراً لحالة المحتجزين من خلال لجنتها الفرعية المعنية بالاحتجاز، بغية تحسين معاملة السلطات العامة لهم.

٧٦- وفضلاً عن ذلك، نجحت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كوت ديفوار في زيادة عدد مراكزها الإقليمية، لكن لم يُنشأ سوى ١٥ مركزاً من بين ٣١ مركزاً مقرراً إنشاؤه. وتعاني اللجان الإقليمية نقص كبير في الموارد. وبصورة أعم، ينبغي أن يتاح للجنة الوطنية لحقوق الإنسان مزيد من الموارد ليتسنى أن تنظم، في مختلف القطاعات العامة حيثما لزم ذلك، مزيد من الدورات التدريبية بشأن حقوق الإنسان.

٣- أهمية تعزيز مركز اللجنة

٧٧- أعلن رئيس الجمهورية، في كلمته التي ألقاها أثناء حفل تنصيبه في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، عن نيته في بدء عملية لتعديل الدستور. ويشيد الخبير المستقل بهذه المبادرة إذا كانت تساهم في ترسيخ سيادة القانون. وفيما يخص اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كوت ديفوار، يرى الخبير المستقل أن من شأن التعديل الدستوري أن يكون فرصة مناسبة لتحسين مركزها. فلا بد من الاعتراف باللجنة بوصفها مؤسسة دستورية معنية برصد احترام حقوق الإنسان في البلد وبتعزيز حقوق الإنسان بالتعاون الوثيق مع السلطات العامة والمجتمع المدني. كما ينبغي دعم استقلاليتها من الناحيتين المؤسسية والمالية لتمكينها من التقيد بشكل أكبر بالمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس).

٧٨- ويؤكد الخبير المستقل من جديد أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كوت ديفوار مؤسسة لا غنى عنها لتعزيز حقوق الإنسان في البلد. فهي تضطلع بدور هام في الوقاية الاستباقية من انتهاكات حقوق الإنسان والرد السريع على الانتهاكات المرتكبة بالفعل. وهي تضطلع أيضاً بدور أساسي في إسداء المشورة للسلطات العامة بشأن الاستراتيجية التي ينبغي اعتمادها لتعزيز حقوق الإنسان. ويتوقَّع من اللجنة أيضاً أن تكون نقطة وصل رئيسية للتواصل والتعاون بفعالية مع المجتمع المدني الإيفواري ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية العاملة في مجال حقوق الإنسان.

٧٩- ويحث الخبير المستقل أعضاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كوت ديفوار على اتخاذ مواقف أكثر شجاعة ضد انتهاكات حقوق الإنسان في بلدهم. ويدعو حكومة كوت ديفوار أيضاً إلى إذكاء الوعي بأهمية الدور الذي يمكن أن تضطلع به هذه اللجنة في تعزيز حقوق الإنسان، وإلى تزويد اللجنة بما يكفي من الموارد البشرية والمادية لأداء دورها الأساسي.

خامساً- الإصلاحات القضائية والدستورية

٨٠- يتواصل التفكير في الإصلاح القضائي من خلال مناقشة التعديلات الممكن إدخالها على النظام الحالي لمحاكم الجنايات (لا سيما فيما يخص هيكلها وتشكيلتها، وإمكانية الاستئناف). وفي هذا الصدد، يشير الخبير المستقل بارتياح إلى مشاركة قضاة المحاكم في المناقشة المتعلقة بالإصلاحات القضائية.

٨١- وما زال يُنتظر بفارغ الصبر إصدار بعض النصوص، وينبغي للحكومة بذل جهود حثيثة لاستكمال تلك النصوص وإصدارها بسرعة في سياق الإصلاحات القانونية. ويتعلق الأمر بثلاثة نصوص مهمة هي: (أ) النص المتعلق بتعريف الضحايا، اللازم من أجل الشروع بشكل جاد في مرحلة تعويض الضحايا؛ (ب) والنص المتعلق بحماية الضحايا والشهود، اللازم من أجل تيسير المحاكمات المتعلقة بأعمال العنف المرتكبة في الماضي وتيسير المصالحة؛ (ج) والنص المتعلق بتطبيق قانون حماية المدافعين عن حقوق الإنسان.

٨٢- وقد أعلن رئيس الجمهورية، في كلمته التي ألقاها أثناء حفل تنصيبه، عن تعديل وشيك لدستور كوت ديفوار. ويرحب الخبير المستقل بهذه المبادرة التي من شأنها تعزيز سيادة القانون بإدراج مزيد من الأحكام المعززة للديمقراطية. وبطبيعة الحال، يجب أن تُحذف من الدستور الأحكام التي قد تؤجج التفرقة بين مواطني كوت ديفوار مثل المادة ٣٥ التي تكرس مفهوم "الإيفوارية". ويجب أيضاً إيلاء الاهتمام للتوازن بين السلطات التي تشكل الدولة، وإيلاء اهتمام خاص لاستقلالية السلطة القضائية. وقد يكون هذا التعديل فرصة سانحة لإضفاء الطابع الدستوري على بعض المؤسسات كاللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كوت ديفوار، وتعزيز هياكلها واستقلاليتها.

سادساً- عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

٨٣- يود الخبير المستقل الإشادة بالدور الذي اضطلعت به عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لدعم إجراء الانتخابات الرئاسية في هدوء ووفقاً للمعايير الدولية. كما يثني على الجهود التي تبذلها العملية باستمرار من أجل تعزيز الأمن وحقوق الإنسان في كوت ديفوار. ويعرب الخبير المستقل عن ارتياحه لأن مجلس الأمن، في قراره ٢٢٢٦(٢٠١٥)، قد مدد ولاية العملية حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ مع الشروع في الوقت نفسه في انسحابها التدريجي من البلد. ويود الخبير المستقل تكرار

التوصية التي قدمها في تقريره السابق (انظر A/HRC/29/49، الفقرة ١٠٤). ويرى أن انسحاب العملية من كوت ديفوار ينبغي أن يجري على نحو يمكّن كوت ديفوار من الحفاظ على المكتسبات التي تحققت بالفعل في مجال التنمية الاقتصادية والبشرية، ومن مواصلة إحراز التقدم بثقة في هذا الاتجاه.

سابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

ألف- الاستنتاجات

٨٤- يرى معظم المراقبين الوطنيين والدوليين أن كوت ديفوار نجحت في تنظيم انتخابات رئاسية بدون عنف ووفقاً للمعايير الدولية. ومن ثم، وللمرة الأولى منذ عقدين من الزمن، تستطيع كوت ديفوار مواجهة التحديات التي عليها التصدي لها من أجل تحقيق تنميتها الاقتصادية والبشرية، وأهمها تعزيز المصالحة الوطنية عن طريق عدالة منصفة وحفظ الأمن والسلام. وتهدف الملاحظات والتوصيات المقدمة من الخبير المستقل، ومن مجلس حقوق الإنسان في إطار الاستعراض الدوري الشامل، ومن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة إلى الوقوف بجانب البلد في هذا الصدد. ولتحقيق ذلك، لا بد للبلد من الوفاء بالتزاماته الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وقد اعتُمدت مؤخراً استراتيجية لمتابعة التوصيات المذكورة وتنفيذها، وفي ذلك إشارة مشجعة. ولا بد من رصد التطورات والنتائج المتأتية من هذه الاستراتيجية.

باء- التوصيات

٨٥- فيما يخص تعزيز سيادة القانون، يوصي الخبير المستقل سلطات كوت ديفوار بما يلي:

(أ) مواصلة الحوار الوطني من أجل تهيئة الظروف إلى أقصى حد ممكن لإدماج جميع التيارات السياسية في العملية الديمقراطية؛

(ب) تعزيز قدرات اللجنة الانتخابية المستقلة لتمكينها من العمل على أفضل نحو ممكن في الانتخابات التشريعية والمحلية المقبلة؛

(ج) الاستفادة من التعديل الدستوري المعلن عنه لتعزيز سيادة القانون، لا سيما من خلال تعزيز استقلال القضاء وترقية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كوت ديفوار إلى مستوى مؤسسة دستورية ومستقلة مزوّدة بالإمكانيات اللازمة للاضطلاع بولايتها.

٨٦- وفيما يخص تعزيز عملية المصالحة، يوصي الخبير المستقل سلطات كوت ديفوار بما يلي:

(أ) استخلاص جميع الاستنتاجات المفيدة من نتائج الانتخابات الرئاسية واستخدامها من أجل تعزيز عملية المصالحة الجارية؛

(ب) نشر تقرير لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة وتوصياتها بهدف تعزيز عملية المصالحة؛

(ج) مواصلة العمل على إيجاد توازن في الملاحقات القضائية ضد مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من الجانبين (بالطريقة التي يمكن، على الأرجح، أن تعالج المأساة الناجمة عن سلسلة من الأزمات منذ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢)؛

(د) مواصلة تعزيز قدرات قطاع العدالة ليتسنى إحراز تقدم في التحقيقات بوتيرة مرضية وإجراء المحاكمات في إطار زمني معقول؛

(هـ) تعزيز القدرات المادية والبشرية للخلية المكلفة باستخراج الجثث؛

(و) اعتماد وسن قانون يعرّف مفهوم ضحية أعمال العنف التي تلت الانتخابات ومفهوم الجبر، وقانون بشأن حماية الشهود والضحايا؛

(ز) توضيح الصِلات بين اللجنة الوطنية للمصالحة وتعويض للضحايا والبرنامج الوطني للتماسك الاجتماعي بغية تيسير عملية الجبر؛

(ح) بدء تنسيق المرحلة التجريبية من عملية تعويض الضحايا مع استراتيجية الجبر بأكملها.

٨٧- وفيما يخص حالة السجون، يوصي الخبير المستقل سلطات كوت ديفوار بما يلي:

(أ) احترام المعايير الدولية المتعلقة بالتوقيف والاحتجاز. وينبغي أن يجري الاحتجاز في مكان معروف ومسجل بطريقة قانونية وينبغي أن يتمتع الشخص المحتجز بجميع حقوقه (لا سيما الحق في الاستعانة بمحام والمثول بسرعة أمام قاض)؛

(ب) مواصلة إصلاح السجون على وجه السرعة؛

(ج) الوقف الفوري، تماشياً مع القانون، للاستبداد الذي يمارسه بعض زعماء المجرمين ورؤساء العصابات على بقية السجناء الآخرين في مركز أبيدجان للاحتجاز والإصلاح؛

(د) نقل مركز توجيه القصر الموجود في مركز أبيدجان للاحتجاز والإصلاح إلى مكان آخر في أقرب وقت ممكن؛

(هـ) الحرص على فصل المحتجزين القصر عن السجناء البالغين فصلاً صارماً، بصرف النظر عن مرحلة الإجراءات الجنائية الجارية؛

(و) العمل بحرص، تحت إشراف القضاء، على احترام حقوق الأطفال الموجودين في مركز دابو؛

(ز) حماية الأطفال الذين يطلق عليه اسم "الطلاب" من أي استغلال قد يتعرضون له.

٨٨- وفيما يخص وضع المرأة، يوصي الخبير المستقل سلطات كوت ديفوار بما يلي:

(أ) اعتماد مشروع القانون الرامي إلى ضمان تكافؤ أفضل في الفرص بين المرأة والرجل في تقلد المسؤوليات العامة، وسن هذا القانون دون تأخير؛

(ب) مراجعة قانون الإجراءات الجنائية وقانون العقوبات وتضمينهما تعريفاً واضحاً للاغتصاب يحدد بدقة جميع العناصر المكونة لهذه الجريمة، ومواصلة مكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة، لا سيما من خلال تكثيف التوعية بهذه الظاهرة والاستمرار في مكافحة إفلات مرتكبي الاغتصاب والعنف ضد المرأة من العقاب؛

(ج) مواصلة مكافحة مشكلة حمل الفتيات في المدارس وزواج البنات المبكر؛

(د) مواصلة حملات التوعية لمكافحة التمييز والعنف ضد المرأة.

٨٩- ويوصي الخبير المستقل المجتمع الدولي بما يلي:

(أ) الاستمرار في مساعدة كوت ديفوار فيما تبذله من جهود لتعزيز السلم والمصالحة الوطنية؛

(ب) مساعدة كوت ديفوار على تعزيز قدرات العدالة ومساعدتها في إصلاح مؤسساتها العقابية، لا سيما أماكن احتجاز القصر وإعادة تأهيلهم؛

(ج) مساعدة كوت ديفوار على حماية الأطفال والنهوض بالمرأة؛

(د) المساهمة في الصندوق المخصص لتعويض ضحايا الأزمات التي تلت الانتخابات.

٩٠- ويؤكد الخبير المستقل من جديد أهمية إبقاء بعثة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى حين توطيد المكتسبات التي حققها البلد فيما يخص الأمن وإحراز التقدم نحو تعزيز احترام حقوق الإنسان.